WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

**اللجنة الإقليمية**
**لشرق المتوسط**
إعلامية/3

EM/RC52/INF.DOC.3
ش م/ل إ52/وثيقة

**الدورة الثانية والخمسون**

تموز/يوليو 2005

**البند 4 (ج) من جدول الأعمال**

الأصل: بالعربية

# تقرير مرحلي

# حول

# مبادرة التحرُّر من التبغ

# المحتوى

الصفحة

1. المقدِّمة ..... 1
2. الوضع الراهن في الإقليم ..... 1
3. التحدِّيات العاجلة ..... 3

## 1. المقدِّمة

ثَمَّة قضيتان رئيسيتان في ما يتعلق بمكافحة التبغ في إقليم شرق المتوسط في عام 2005، أولاهما: بدء نفاذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ؛ وثانيتهما الحاجة إلى قُدرات أقوى لمكافحة التبغ على الصعيد الوطني. فقد بدأ نفاذ الاتفاقية الإطارية في 27 شباط/فبراير 2005، وسوف يُعقد المؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية خلال شهر شباط/فبراير 2006. علماً بأنه حتى الآن لم يصبح طرفاً في المعاهدة من بلدان إقليم شرق المتوسط سوى سبعة بلدان فقط، هي: الأردن وباكستان والجمهورية العربية السورية وسلطنة عُمان وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية. وليس هذا العدد بالمستوى المرتفع الذي كان متوقعاً، نظراً إلى عدد البلدان التي أعربت عن عزمها التصديق على الاتفاقية بتوقيعها عليها.

إنَّ بدء نفاذ الاتفاقية الإطارية، والمتابعة المطلوبة من مختلف القطاعات لتنفيذها على الصعيد الوطني، قد أبرزا الحاجة إلى ضمان استمرارية برامج مكافحة التبغ على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من التركيز المتزايد على تنمية القدرات الوطنية، منذ قيام اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط باعتماد خطة العمل الإقليمية لمكافحة التبغ، فإنه يتعيَّن بذل المزيد من الجهود لتقوية القدرات الوطنية على مكافحة التبغ، بدءاً بالبِنْيَة الأساسية على مستوى وزارة الصحة.

## 2. الوضع الراهن في الإقليم

عُقدت في عام 2004 حلقتان عمليتان دون إقليميَّتَيْن حول الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، إحداهما للبلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والثانية لبلدان الإقليم الأفريقية. وقد دُعِيَ إلى حضور كل منهما من كل بلد أربعة مشاركين، يمثّلون وزارات: الصحة، والعدل، والشؤون الخارجية، والبرلمان. وسوف تُعقد حلقة عملية دون إقليمية أخرى في الأردن، في تموز/يوليو 2005، لبقية بلدان الإقليم، ضماناً لإحاطة جميع الدول الأعضاء في الإقليم بكل المستجدَّات في ما يتعلق بالمتطلبات الوطنية والقانونية لكي تصبح أطرافاً في الاتفاقية.

وأُقيم في عام 2004 تحالف إقليمي غير رسمي بين المكتب الإقليمي وجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، من أجل التوعية في هذا المضمار، وتعزيز مستوى الالتزام السياسي، دعماً للاتفاقية الإطارية. ولايزال هذا التحالف نشطاً، إذ قام في الثنائية 2004-2005 بتنظيم حلقتَيْن عمليتَيْن مهمتَيْن، كانت أولاهما حول تقوية أنشطة مكافحة التبغ وقامت بعقدها جامعة الدول العربية، وأدَّت إلى قيام الاجتماع السنوي لوزراء الصحة العرب، المعقود في آذار/مارس 2005، باتِّخاذ قرار حول ضرورة التصديق على الاتفاقية، وتقوية القدرات الوطنية على مكافحة التبغ. أما الحلقة العملية الثانية والتي كانت حول التبغ ووسائل الإعلام، فقد قام بعقدها مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، وأسفرت عن إعداد خطة عمل لمكافحة التبغ موجَّهة لوسائل الإعلام في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وعُقدت في كلٍّ من باكستان وتونس وجمهورية إيران الإسلامية وسلطنة عُمان والسودان ومصر والمغرب، حلقات عملية وطنية حول عملية التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها. وكان الالتزام السياسي القوي من قِبَل وزارات الصحة عاملاً مهماً في التصديق على الاتفاقية في العديد من بلدان الإقليم. ومن المهم بنفس القدر، استقرار واستمرار أنشطة مكافحة التبغ وبِنْيَتها الأساسية على الصعيد الوطني، في البلدان التي صادقت على الاتفاقية أو انضمت إليها.

وتُبرِز المادةُ الخامسةُ من الاتفاقية خططَ العمل الوطنية، ونقاط الاتصال الوطنية المعنيَّة بمكافحة التبغ (آلية التنسيق الوطنية)، والموارد المالية، باعتبارها عناصر مهمة لتقوية الالتزامات العامة بمكافحة التبغ. وتتَّضح هذه العناصر بجلاء في بلدان الإقليم التي أصبحت أطرافاً في الاتفاقية. أما الوضع في سائر بلدان الإقليم، فيتفاوت من بلد إلى آخر.

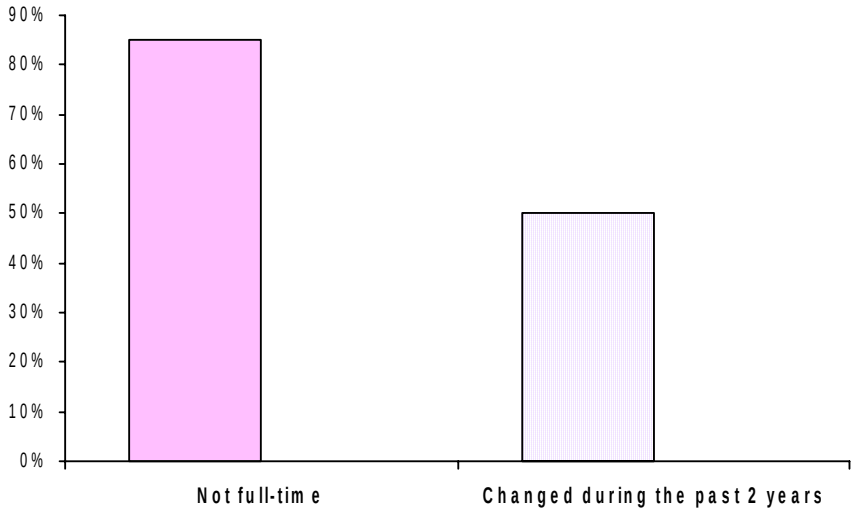


- توجد نقاط اتصال معنيَّة بمكافحة التبغ في جميع بلدان الإقليم، باستثناء بلدَيْن اثنَيْن. ولو أن عشراً من نقاط الاتصال العشرين قد تم تغييرها خلال السنتَيْن الماضيتَيْن، وأُسندت إلى سبع عشرة نقطة اتصال من نقاط الاتصال العشرين مسؤوليات أخرى، مما يعني أنها أصبحت غير متفرغة تماماً لمكافحة التبغ (**الشكل 1**). ولا تتمتع نقاط الاتصال بإمكانية التوصُّل إلى شبكة الإنترنت في أماكن عملها، إلاَّ سَبْع نقاط فقط، في حين تَمَسُّ الحاجة إلى هذا النوع من الاتصال لتيسير تواصُلها مع المنظمة وشبكات مكافحة التبغ.

**الشكل 1. تعيين نقاط اتصال لمكافحة التبغ في بلدان الإقليم**

- لم يقم سوى ثمانية بلدان بتوكيد توافُر ميزانية لديها لمكافحة التبغ خلال العام الماضي.

- قامت ثمانية بلدان بصياغة خطة عمل لمكافحة التبغ، في حين أن هنالك بلداناً أخرى هي بصدد وضع أمثال تلك الخطة في صيغتها النهائية (**الشكل 2**).

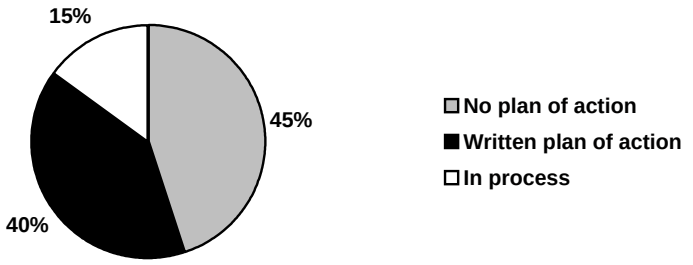


- لا توجد لجان وطنية متعدِّدة القطاعات إلا في أحد عشر بلداً فقط، ومعظمها لا يجتمع بانتظام. وأفادت بعض البلدان بأن لجانها غير نشيطة، وأن وزارة الصحة بصدد تقويتها.

**الشكل 2. مدى توافر خطط العمل لمكافحة التبغ في بلدان الإقليم**

وقد أثَّر هذا الوضع على نجاح أنشطة مكافحة التبغ واستمراريتها في الإقليم، ولاسيَّما على عملية التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها. ولا يمكن ضمان استمرارية هذه الأنشطة إلا من خلال توجد خطة عمل مرسومة ة، وليس من خلال أنشطة تُبذل كيفما اتَّفق. كما أن تغيير نقاط الاتص الخطة قيد الإعداد تابعتها، يؤدِّي أيضاً إلى تأخير التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها.

ولا يَخْفَى أن مكافحة التبغ مشكلة متعدِّدة الجوانب يستحيل على وزارة الصحة أن تتصدَّى لها بمفردها. ومن ثَمَّ، فإن إشراك الوزارات الأخرى في هذا المضمار لا يؤدِّي إلى تقوية أنشطة مكافحة التبغ، فحسب، بل يؤدِّي أيضاً إلى تحسين فهم مختلف جوانب المشكلة. ولابد لجميع البلدان من إنشاء لجان متعدِّدة القطاعات لمكافحة التبغ، وضمان اجتماعها بانتظام.

## 3. التحدِّيات العاجلة

لايزال أكبر التحدِّيات التي تواجه مكافحة التبغ في الإقليم، يتمثَّل في التصديق على الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، والانضمام إليها، وتنفيذها. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون وجود بعض العناصر الأساسية على الصعيد الوطني؛ وتتمثَّل هذه العناصر في: وجود نقطة اتصال متفرِّغة تماماً لمهمة مكافحة التبغ، وخطة عمل شاملة، ولجنة وطنية متعدِّدة القطاعات، وميزانية لبرنامج مكافحة التبغ.

وغنيٌّ عن البيان أن الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ تمثّل مجموعة القواعد الوحيدة على صعيد القانون الدولي، التي تدعم مكافحة التبغ، وأهم من ذلك أنها تدعم التعاون بين الأطراف فيها، وتوفير الدعم المالي. ويتعيَّن على الدول الأعضاء أن تشارك في مؤتمر الأطراف القادم، لتشارك في تشكيل مستقبل الاتفاقية، بما في ذلك ما يمكن أن يكون لها من بروتوكولات، والاستفادة من حمايتها.

وينبغي لوزارات الصحة أن تمسك بزمام القيادة، وتُشرك القطاعات الأخرى في جلسات إحاطة وفي أنشطة تثقيفية على الصعيد الوطني، تعزيزاً لفهم الاتفاقية، وتشجيعاً على التصديق عليها. وينبغي، في الوقت نفسه، أن يتجلَّى الالتزام السياسي لوزارات الصحة في استمرار واستقرار أنشطة مكافحة التبغ على الصعيد الوطني. علماً بأنَّ بين الاتفاقية وبين القدرة الوطنية على مكافحة التبغ روابط مباشرة، وأنَّ نجاح أحدهما يتطلَّب وجود الآخر.